فيما تجددت الاحتجاجات في درعا

دمشق تتهم «الإخوان» بأعمال العنف لضرب التعايش الديني

● عجوز سوري يجلس أمام أحد المحلات التي تم احراقها في اللاذقية

كالات/

تجددت الاحتجاجات في مدينة درعا جنوب سوريا أمس وسط تضارب في المعلومات حول لجوء قوات الأمن إلى إطلاق النار لتفريقهم. في وقت عاد الهدوء إلى اللاذقية التي كانت شهدت سقوط ١٥ قتيلاً و١٨٥ جريحاً في المواجهات بين قوات الأمن والمحتجين خلال الأيام الماضية، ووصفت بعض المصادر المدينة الساحلية بأنها أشبه بـ"مدينة أشباح".

وإذ أكد نائب الرئيس السوري فاروق الشرع أن الرئيس بشار الأسد سيعلن عن قرارات مهمة خلال اليومين المقبلين تطمئن كل أبناء الشعب. من جانبها حملت بثينة شعبان مستشارة الأسد "الأصوليين" من حركة "الإخوان المسلمين" المحظورة مسؤولية أعمال العنف الأخيرة بهدف ضرب التعايش الديني، وقالت "إن هناك أجانب وسوريين بين الأشخاص الذين يتم استجوابهم حالياً".

ونفى مصدر سوري مسؤول أمس قيام قوات الأمن بإطلاق النار على متظاهرين في درعا، ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن المصدر قوله "إن الأنباء التي نقلتها وسائل إعلام عن إطلاق النار على المتظاهرين عارية عن الصحة".

لكن شهود عيان أكدوا أن قوات الأمن فتحت النار لتفريق مئات المتظاهرين كانوا يرددون هتافات ضد قانون الطوارئ في درعا التي قالت مصادر غير مؤكدة أن ما لا يقل عن ٦١ شخصاً قتلوا في ١٠ أيام من الاحتجاجات في المدينة، وأضاف هؤلاء أن المتظاهرين ردوا بقذف قوات الأمن بالحجارة.

وقال الشهود "إن المتظاهرين تدفقوا على ميدان رئيسي في المدينة وهم يرددون هتافات تطالب بالحرية وترفض قانون الطوارئ وان قوات الأمن أطلقت النيران في الهواء لدقائق معدودة لكن المتظاهرين عادوا بعد توقف إطلاق النيران".

وقال سكان أن قوات الأمن عادت إلى درعا بكثافة. وأوضح أحد التجار ويدعى أبو تمام في إشارة إلى المسجد العمري الذي كان نقطة محورية في التظاهرات "قوات الأمن تصوب بنادقها على أي تجمع بالقرب من المسجد"، وأضاف أن الجنود وقوات الأمن موجودون في كل متر تقريباً". بينما أوضح آخر ينتمي لقبيلة الجوابرة "إن قناصة أعادوا التمركز فوق كثير من المباني المهمة وانه لا أحد يجرؤ على التحرك".

وفي مدينة اللاذقية الساحلية، عاد الهدوء بعد أيام من الرعب بثه شبان مسلحون بالعصي والخناجر وقناصة تمركزوا على أسطح مبان واستهدفوا المارة ما أسفر منذ الجمعة عن ١٣ قتيلاً و١٨٥ جريحاً. وأكد منسق مركز التنمية البيئية والاجتماعية عصام خوري "أن الحياة بدأت تدب تدريجياً في المدينة وبعض المدارس فتحت أبوابها لكن الأهل مازالوا متخوفين من إرسال أطفالهم إليها".

وأضاف "إن بعض المحال التجارية فتحت أبوابها وشوهدت حركة لبعض السيارات في مختلف الأحياء".

وتحدث خوري عن جهات خارجية تحرض عبر إثارة النعرات الطائفية، مشيراً إلى بعض القنوات الفضائية التي تبث عبر شريطها الإخباري اخباراً مغلوطة. في وقت أظهر التلفزيون الرسمي شوارع خالية في المدينة تناثرت فيها الحجارة والزجاج المهشم وهيكلين محطمين لحافلتين محترقتين.

ولاحظت مراسلة الصحافة الفرنسية انتشار عدد كبير من وحدات الجيش على مفارق الطرق الرئيسية كما انتشرت القوات الأمنية والعسكرية بكثافة في ساحة الشيخ ضاهر التي شهدت أعنف الأحداث في المدينة التي بدت أشبه بـ"مدينة أشباح". وأنشأ السكان لجاناً لحماية احيائهم بوضع سواتر معدنية وإطارات ونصبوا عدداً من الأعمدة الخشبية عند نهاية الأزقة لاستخدامها كحواجز.

وقال شاهد عيان يملك متجراً في المدينة "جاءت مجموعة من الشباب يوم السبت قادمة من شارع القوتلي باتجاه ساحة الشيخ ضاهر وبدأوا بتكسير المحال والسيارات وحطموا الهواتف العمومية واللوحات الإعلانية كما احرقوا باصين كبيرين كانا مركونين في وسط الساحة". وأضاف أن المعتدين عمدوا بعد ذلك إلى محاولة اقتحام مكتب شركة الاتصالات سيرياتيل وعند عدم نجاحهم بذلك قاموا بحرقها". وأضاف أنهم أحرقوا العيادات الطبية التي تقع في الطابق الذي يعلو المكتب.

من جهته، اعتبر ناشط فضل عدم الكشف عن اسمه أن ما يجري في اللاذقية لا علاقة له بما جرى في بداية الاعتصامات التي جرت، لافتاً إلى أن هذا لا يعني أن المشكلة الطائفية محصورة في اللاذقية. واعتبر أن أهم سلاح لزعزعة الأمن والاستقرار هو الفتنة الطائفية ومن يقومون على إدارة هذا المشروع يدركون أن تحقيق مطالب الناس ليس الغاية ولا يعنيهم.

وقال المعارض السوري البارز عارف دليلة أن بعض الشخصيات الدينية السنية والعلوية وشخصيات المجتمع المدني التقت في مدينة اللاذقية عملاً على احتواء العنف الطائفي في المدينة، وأضاف أن الوضع يبدو هادئاً بعد أن تدخلت بعض الشخصيات، وأعرب عن أمله أن يختار النظام مخرجاً من هذه الأزمة يجنب سوريا المزيد من إراقة الدماء.

إلى ذلك، أكد نائب الرئيس السوري أن الأسد سيعلن عن قرارات مهمة خلال اليومين المقبلين "تطمئن كل أبناء الشعب". فيما حملت المستشارة الرئاسية بثينة شعبان الأصوليين من جماعة "الإخوان المسلمين" المحظورة مسؤولية أعمال العنف الأخيرة بهدف ضرب التعايش الديني، لكنها أكدت أن هذه المحاولة ستفشل كما فشلت محاولات أخرى في السابق.

وقالت شعبان "إن الأصوليين هم الذين يقفون وراء هذه الأحداث بسبب حقدهم على سوريا التي تعتبر مثالاً للتعايش وهدفهم الأساسي هو ضرب هذا التعايش"، موضحة أن هناك أجانب وسوريين بين الأشخاص الذين يتم استجوابهم. وأضافت "إلا أننا نثق بشعبنا لأنه هو وليس الحكومة الذي هزم الإخوان عام ١٩٨٢م ولولا دعمه لما كنا نجحنا على الإطلاق".

وقالت شعبان "إن الإخوان لا ينسون ويعتقدون أنهم يستطيعون إعادة الكرة مستفيدين مما حصل في تونس ومصر، إلا أن الوضع مختلف في سوريا وسيفشلون مرة جديدة". وتابعت "إن دوافعهم مختلفة تماما ولا علاقة لها على الإطلاق بالمطالب المشروعة للشعب السوري".

وكانت جماعة الإخوان دخلت في مواجهات مسلحة مع النظام في سوريا ابتداء من نهاية السبعينيات. وفي عام ١٩٨٢م تلقى أنصار الجماعة ضربة قوية في مدينة حماه عندما حاولوا قلب النظام، فتدخل الجيش بقوة في المدينة لقمعهم وتردد أن نحو ٢٠ ألف شخص قتلوا في المواجهات.

وأكدت شعبان أنه ليس لدى السلطات أي مشكلة مع الذين يريدون أن يتظاهروا بشكل سلمي كما حصل في لندن والنزول إلى الشارع للتعبير عما يريدون، إلا أن ما هو غير مقبول هو إشعال النار والتصرف مثل المشاغبين". وأكدت مجددا أن القرار بإلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ العام ١٩٦٣م قد اتخذ، وقالت إنه بعد إلغاء هذا القانون سيتم إطلاق سراح كل الأشخاص المعتقلين استناداً إليه.

ودعا مجلس الشعب الرئيس السوري بشار الأسد إلى توضيح إجراءات تعزيز الديمقراطية التي وعد بها ووقف دقيقة حداد على أرواح قتلى تظاهرات الأيام الأخيرة. وأكد النائب محمد حبش أن أعضاء مجلس الشعب تحدثوا بتقدير واحترام عن موقف الرئيس والاستجابة لمطالب الناس وطلب توضيحاً عن الإجراءات التي ستتخذ وأن يأتي الرئيس إلى البرلمان ويشرح الخطوات المطلوبة". وتحدث حبش عن وجود مؤامرة طائفية ضد سوريا والهدف منها تمزيق الشعب إلى طوائف وإثارة النعرات. وقال "هناك موقف واحد لرفض المؤامرة الطائفية ضد سوريا في المجلس.

وأعلن مصدر سوري رسمي أن مسيرات دعم وتأييد للرئيس السوري ستجري اليوم في جميع المدن السورية. ودعت نقابات مهنية عدة أعضاءها إلى المشاركة في هذه المسيرات. وأنشأ مناصرون للرئيس صفحات على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" دعوا فيه إلى المشاركة.

وفي المقابل، قال المرصد السوري لحقوق الإنسان أن السلطات اعتقلت عشرات المعارضين بينهم ٥ محامين خلال تظاهرات الجمعة في دمشق وحمص ودير الزور ومدن أخرى.

عبدالمهدي ينسحب من منصب نائب الرئيس.. و«شؤون المصالحة» تعلن فتح الباب أمام «البعثيين» كأفراد والمغرر بهم من «القاعدة»

المالكي يطرح المرشحين للدفاع والداخلية والتخطيط

بغداد/وكالات

قدم رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أمس مرشحيه لشغل الوزارات الأمنية إلى مجلس النواب العراقي (البرلمان)، لغرض نيل ثقة النواب. وأعلن النائب عن الائتلاف الوطني العراقي عادل عبدالمهدي المرشح للتجديد في منصبه نائباً لرئيس الجمهورية انسحابه، وسط تصدعات في المشهد السياسي والحكومي العراقي، فيما أعلنت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية فتح الأبواب أمام البعثيين كأفراد للعودة إلى البلاد في حال سلامة موقفهم قضائياً، والمصالحة مع العراقيين الذين غرر بهم تنظيم "القاعدة"، بعد مفاوضات سرية عقدتها مع الفصائل المسلحة.

وذكر بيان لمكتب المالكي أمس أن رئيس الوزراء قدم للبرلمان أسماء مرشحيه لشغل الوزارات الأمنية والشاغرة، فطرح إبراهيم محمد اللامي لوزارة الداخلية، وخالد متعب العبيدي لوزارة الدفاع، وعلي يوسف عبدالنبي لوزارة التخطيط، ولم يرد أي شيء عن وزارة الأمن الوطني التي مازالت تحت إدارة المالكي.

وكشف مصدر سياسي أن غالبية الكتل تتجه للموافقة على مرشح التحالف الوطني إبراهيم اللامي لحقيبة الداخلية ومرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي لحقيبة الدفاع.

من جهة أخرى أكدت مصادر من المجلس الأعلى الإسلامي الذي يتزعمه عمار الحكيم أن القيادي في المجلس عادل عبدالمهدي المرشح لمنصب نائب رئيس الجمهورية، بعث برسالتي اعتذار لكل من رئيس الجمهورية جلال طالباني والحكيم عن قبوله بالمنصب، داعيا إلى ترشيح شخص آخر.

وقالت مصادر مقربة عبدالمهدي إن عبدالمهدي أشار في اعتذاره إلى أن المنصب لم يعد له جدوى في ظل كثرة المناصب والصراع عليها، إضافة إلى عدم الجدية والمماطلة في إقرار نواب الرئيس رغم مرور أكثر من أربعة أشهر على انتخاب رئيس الجمهورية. وأكد المصدر أن طالباني لم يبد رأيه حتى الآن بالرسالة كما لم يقرر المجلس الأعلى بشأن الأمر.

وفي السياق جمع طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية العراقي أعضاء وقادة العراقية على طاولة النقاش بعد الانشقاقات الأخيرة والتصدع في جبهة القائمة.

وصرح عقب اللقاء المتحدث الرسمي باسم العراقية النائب حيدر الملا أن قائمته مصرة على تحقيق الشراكة الوطنية وتنفيذ جميع الاتفاقات السياسية التي تمت بمبادرة مسعود بارزاني. وحول مرشح القائمة لوزارة الدفاع قال الملا إن العراقية طرحت مرشحيها بكتاب رسمي إلى المالكي لكنها لم تستلم حتى اللحظة بالمقابل مرشحي المالكي للداخلية والأمن الوطني.

إلى ذلك قال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي إن "الوزارة عقدت عدة لقاءات مع الفصائل المسلحة والتي سبقتها لقاءات سرية مع قادة هذه الفصائل الميدانيين"، مبيناً أن "هناك اجتماعا حضره نحو ٨٠ شخصا وكان كل واحد من هؤلاء تحت إمرته عدد من الأفراد".

وأوضح الخزاعي أن "الحكومة العراقية تسعى لمصالحة العراقيين الذين خطفتهم القاعدة وغررت بهم".

وأضاف الخزاعي أن "البعثيين كفكر حزب محظور، لكن أي شخص منتم للبعث ويريد العودة إلى العراق فإن الأمر متروك بينه وبين القضاء، خصوصا أن السلطة القضائية مستقلة، وإذا لم يكن عليه أي أشكال فإن بإمكانه العودة ولا أحد يستطيع إلغاء عراقية الآخر".

وأكد أن وزارته "تلقت اتصالات هاتفية من جماعات عراقية في سوريا والأردن ولبنان يسألون عن مدى وسقف المصالحة"، موضحا أن "الوزارة لا تضع سقفا زمنيا بالنسبة للعراقيين". وقال إن "الأفراد الذين يلقون السلاح المتوسط والثقيل ستقوم الحكومة العراقية بشرائه".

في غضون ذلك قررت منظمات حقوق إنسان ومجتمع مدني وجمعيات إعلامية وثقافية، تأجيل التظاهرات التي كان من مقررا قيامها بمشاركة آلاف الصحفيين والأدباء والمثقفين أمس للمطالبة بالتغيير وإطلاق حرية التعبير ووقف القمع والإفراج عن المعتقلين وتحسين الخدمات.

وذكر رئيس حركة ١٥ فبراير الإعلامية أن ممثلي هذه المنظمات والجمعيات اجتمعوا أمس بحضور الناطق باسم الحكومة علي الدباغ وأمين بغداد صابر العيساوي ونقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي، وبحثوا سلبيات أداء المفاصل الأساسية بمحافظة بغداد، وقرروا تشكيل لجان مشتركة إعلامية ورقابية تتولى مهام متابعة أداء الأجهزة الخدمية في بغداد. ?فيما أكد ائتلاف (ثورة ٢٥ فبراير) أن الجمعة المقبلة ستشهد تظاهرة أخرى في ساحة التحرير هي جمعة الشرف. وقال بيان إنه "رغم الحواجز الحكومية والعوائق الأمنية والأوضاع الجوية، وما يتوقع حدوثه فإن شباب الثورة وأبناء الشعب العراقي مصرون على التظاهر في جمعة الشرف في عموم العراق وتأكيد مطالبهم بالتغيير".

مجلس "التعاون" ومنظمة المؤتمر الإسلامي يرفضان أي تدخل خارجي في شؤون المملكة

العطية: دول الخليج ملتزمة بأمن ووحدة البحرين

عواصم/وكالات

أكد عبدالرحمن بن حمد العطية الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية أن دول المجلس التعاون ملتزمة بأمن البحرين ووحدتها الوطنية وسلامة مواطنيها، مشدداً على أن الإخلال بأمن أي دولة من دول المجلس أو بث الفرقة بين المواطنين هو انتهاك خطير للسلامة والاستقرار وبالأمن الجماعي.

وأوضح العطية في تصريح بثته الليلة قبل الماضية وكالة أنباء البحرين أن دخول قوات درع الجزيرة إلى مملكة البحرين يندرج ضمن اتفاقيات الدفاع المشترك بين دول المجلس.

وقال إن هناك مادة في الاتفاقية تنص على أن الدول الأعضاء تعتبر أن أي اعتداء على أي منها هو اعتداء عليها كلها وأن أي خطر يهدد أحدها إنما يهددها جميعاً خاصة وأن قوات درع الجزيرة هي قوات تأتي لحماية المنشآت الاستراتيجية والمواقع الحيوية والتنمية التي تخدم المواطن والمقيم في أي دولة عضو فقبول وجودها في البحرين والذي أتى بناء على طلب من مملكة البحرين قوبل بارتياح كبير.

وأضاف أن التصريحات غير المسؤولة من بعض الجهات المشبوهة والتي لا تساعد إطلاقا على بناء الثقة واحترام مبدأ حسن الجوار تركزت على تأجيج حدة الصراعات وإدخال المنطقة في دوامة الأزمات الخطيرة.

وأكد العطية دعمه وتأييده لمقترح التوقيع وتفعيل مزيد من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية بين دول المجلس باعتباره صمام أمان لتلافي الزعزعة والإسهام في تعزيز الأمن والاستقرار على أساس مبدأ واضح أن مصير هذه المنطقة في السراء والضراء هو مصير واحد، موضحاً أنه لابد من البحث بعد ما حدث خلال الفترة الأخيرة من صياغة مفاهيم متقدمة للتعاون الأمني بين دول مجلس التعاون.

وأوضح أن استعادة الهدوء والاستقرار الذي بدأنا نلحظه في البحرين مؤشر حقيقي على رغبة الجميع من داخل البحرين ممثلة في القيادة الحكيمة لعاهل البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة او في دول مجلس التعاون في استتباب الأمن والاستقرار والتنمية في المملكة خاصة وان البحرين سباقة في الالتزام بهذه المسيرة في منظومة مجلس التعاون.

وقال إن المشروع الإصلاحي لعاهل البحرين والحوار الوطني الشامل وفق مبادرة الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد يهدفان إلى تحقيق التوافق الوطني بين كافة أهل البحرين وهذا يندرج في إطار مسيرة البناء والتنمية في ظل مشروع جلالة الملك الإصلاحية.وأضاف أن ما يهمنا في مجلس التعاون الخليجي المصلحة الوطنية لمملكة البحرين باعتبارها فوق كل اعتبار وذلك لتفويت الفرصة على الطامعين والمتربصين والمتدخلين في الشأن الداخلي، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون كتلة لديها التزامات تجاه الآخرين ويجب على الآخرين أن يحترموا هذه العلاقة في إطار مفهوم الجوار وفي إطار مسألة الحفاظ على الأمن والاستقرار.

من جانب آخر، عبرت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي عن رفضهما التام لأي تدخل خارجي في شؤون مملكة البحرين، التزاماً بميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وأكدتا على مشروعية تواجد قوات درع الجزيرة في المملكة، بناء على طلبها، استناداً إلى النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ونصوص اتفاقيات الدفاع المشترك بين دول المجلس، والتي تشكل الأساس القانوني لذلك.

وأعرب الجانبان في بيان صدر عقب اجتماع مشترك برئاسة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلي عن ارتياحهما لعودة الهدوء والاستقرار إلى مملكة البحرين، وأهابا بكافة الأطراف تغليب المصلحة الوطنية والاستجابة للمبادرة الكريمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى في مملكة البحرين، والتي دعا فيها كافة الأطراف المعنية في المملكة للدخول في حوار وطني شامل يحقق الآمال والتطلعات التي يصبو إليها المواطنون بكافة أطيافهم.

وقال البيان إن الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي اطلع الاجتماع المشترك على المواقف الثابتة لدول مجلس التعاون والتي أكدت دعمها التام لمملكة البحرين في مواجهة أي خطر تتعرض له انطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي، والتزاماً بالعهود والاتفاقيات الأمنية والدفاعية المشتركة.

وأضاف البيان ان الجانبين استعرضا باهتمام بالغ تطورات الأحداث على الساحة العربية، وتأثيراتها إقليمياً ودولياً، وشددا على أهمية الحفاظ على سلامة وأمن المواطنين وبما يضمن للدول أمنها واستقرارها ووحدة أراضيها.

من جانب آخر قال وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أمس إن الحديث عن توسط الكويت في البحرين "غير صحيح إطلاقاً" . وكانت جمعية الوفاق وهي أكبر جماعة معارضة في البحرين قد قالت أمس الأول إنها قبلت عرضاً قدمه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح للتوسط بين الحكومة والمعارضة.ونفى وزير خارجية البحرين أمس في صفحته على موقع تويتر للتدوين المصغر أي خطط لحوار تقوده الكويت وقال «أي كلام عن وساطة كويتية في البحرين غير صحيح إطلاقاً .. هناك مساع سابقة لم يستجب لها وانتهت قبل قانون السلامة الوطنية.

تمهيداً لإيجاد تسوية سياسية للأزمة

«الجامعة» العربية تأمل سرعة إنهاء العمليات العسكرية بليبيا

□.. أعربت الجامعة العربية عن أملها في إنهاء العمليات العسكرية في ليبيا حتى يمكن تحقيق تسوية سياسية للأزمة الليبية. وقال السفير هشام يوسف ـ رئيس وفد الجامعة في مؤتمر لندن الخاص بليبيا – نحن نبحث في كيفية تحقيق مصالح الشعب الليبي وحماية المدنيين الليبيين وتحقيق مطالب المتظاهرين الليبيين في حياة كريمة وآمنة.

وحول ما إذا كان مؤتمر لندن يعني تراجع الحديث عن حلول عسكرية والتركيز على الحلول السياسية للأزمة الليبية قال يوسف إن العمليات العسكرية لا تزال جارية للأسف الشديد ونأمل أن يتم الانتهاء من هذه العمليات العسكرية حتى نتمكن من تحقيق تسوية سياسية للوضع في ليبيا.

وحول امكانية إيجاد مخرج سياسي للأزمة الليبية قال يوسف "ما نسعى إليه مع الشركاء في أوروبا وأفريقيا والأطراف المعنية هو البحث في الخطوات القادمة وكيف يتم التنسيق مع القوى المختلفة التي تعمل لتحقيق المصالح الليبية". وحول ما أعلن عن وجود تحفظات من الجامعة على مقترحات الاتحاد الأفريقي لإيجاد تسوية للأزمة الليبية أكد انه من حق الاتحاد الأفريقي أن تكون له أفكاره ومقترحاته ومواقفه في ما يتعلق بكيفية التعامل مع الأزمة الليبية. وقال "سوف نستمر بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي والمسألة ليست مسألة تحفظات بل مرتبطة برؤى قد تختلف في بعض عناصرها حول تحقيق المصلحة الليبية لكن في نهاية المطاف الجميع يبغي تحقيق المصالح الليبية".

باريس ولندن: لا نسعى لاحتلال ليبيا

موسكو تنتقد الهجمات ضد ليبيا.. و«الأطلسي» يتسلم قيادة العمليات خلال أيام

عواصم/وكالات

نفى الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ورئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون "أي توجه لاحتلال ليبيا عسكرياً"، مكررين "التزامهما القوي بسيادة واستقلال وسلامة أراضي ليبيا ووحدتها الوطنية". وأضاف ساركوزي وكاميرون "خلال مؤتمر لندن، سيكون أمام المجتمع الدولي برمته فرصة للتعبير عن دعمه للشعب الليبي وتأمين الظروف الملائمة التي تتيح له تقرير مستقبله".

من جانبه، صرح وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه بأن "الحلف الأطلسي يهتم بالتنفيذ العسكري (للقرار الدولي ١٩٧٣) لكن السعي إلى حل سياسي لا يمكنه الاستناد سوى إلى حوار بين كل الأطراف الليبيين". وأوضح جوبيه أن مجموعة الاتصال ستعمل على "الدفع قدما بهذا الحوار مع المجلس الوطني الانتقالي، وهو الشكل الوحيد للمعارضة اليوم، ومن دون شك مع السلطات القبلية التي تؤدي دوراً اجتماعياً بالغ الأهمية في ليبيا".

من جانبه أعلن حلف شمال الأطلسي أمس أن من المتوقع أن تستكمل عملية تولي الحلف القيادة الكاملة في ليبيا "خلال أيام". وقالت المتحدثة باسم الحلف اوانا لونجيسكو "الانتقال جار. الدول تحدد ما تشارك به من أصول لسلطة الحلف بينما نحن نتحدث. لكن هذا الانتقال ليس فوريا. انه انتقال مرحلي من المتوقع أن يحدث خلال بضعة أيام".

جاء ذلك فيما أكد قائد العمليات العسكرية لحلف الأطلسي في ليبيا الجنرال شارل بوشار أمس أن الحلف بدأ أمس الأول في تولي فرض منطقة الحظر الجوي فوق ليبيا. وقال بوشار الذي عين الجمعة لقيادة عملية "الحامي الموحد"، قامت طائرات الحلف الأطلسي الأحد بأولى طلعاتها لحظر فرض الطيران فوق ليبيا. وأضاف أن العملية العسكرية الأوسع في ليبيا لا تزال في عملية الانتقال إلى الحلف الأطلسي من قوات التحالف الدولي التي بدأت في مهاجمة قوات الزعيم الليبي معمر القذافي في ١٩ مارس. وأكد بوشار انه "كلما اتسعت العملية كلما كانت الرسالة التي نبعثها إلى الشعب الليبي المحتاج إلى مساعدتنا أقوى". وأضاف "سنعمل بالتنسيق الوثيق مع شركائنا الدوليين والإقليميين لحماية الشعب الليبي".

في غضون ذلك انتقدت روسيا الهجمات الجوية للتحالف الدولي على الوحدات التابعة للزعيم الليبي معمر القذافي ووصفتها بـ"التدخل العسكري غير المقبول".

ونقلت وكالة "إيتار تاس" أمس عن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف قوله إن دعم المتمردين يعد خرقا لقرار مجلس الأمن واصفا الوضع في ليبيا بـ"الحرب الأهلية من الناحية العملية".

وأوضح لافروف أن قرار مجلس الأمن لم ينص على أن يهاجم تحالف أجنبي أحد الأطراف في حرب أهلية وجدد المسؤول الروسي مطالبته بوقف إطلاق النار في ليبيا. وقال لافروف إن موسكو ليس عندها مشكلة في أن يتولى حلف شمال الأطلسي قيادة العملية العسكرية، مشيراً إلى أن قرار مجلس الأمن يسمح بذلك. وطالب الوزير الروسي بضرورة التحقيق المستقل السريع فيما تنشره وسائل الإعلام بشأن وجود ضحايا مدنيين.

وتشارك حوالي ٤٠ دولة في الاجتماع الأول "لمجموعة الاتصال" حول ليبيا المكلفة "القيادة السياسية" للضربات التي باتت بقيادة الحلف الأطلسي، وبإعداد "مستقبل أفضل لليبيين" أي مرحلة ما بعد القذافي. وينعقد الاجتماع طوال يوم على مستوى وزراء الخارجية ويجمع الدول المشاركة مباشرة في العمليات العسكرية تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي ١٩٧٣م حول ليبيا. كما يشارك في الاجتماع "أصدقاء التحالف وعلى ما نأمل المجلس الوطني الانتقالي" المؤلف من معارضي العقيد معمر القذافي.

إلى ذلك يستعد الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإلقاء كلمة إلى الأمريكيين تهدف إلى محاولة الحصول على دعم الشعب، الذي تعب من الحروب، للتدخل العسكري في ليبيا. وسيسعى أوباما في الكلمة التي سيلقيها الثالثة والنصف فجر اليوم بتوقيت صنعاء، إلى إقناع الشعب بقراره المشاركة في النزاع في ليبيا، على الرغم من تشككه وانشغاله بالهموم الاقتصادية.

بقايا

مصدر أمني

وأكد المصدر أن أجهزة الأمن لن تتهاون في القيام بواجبها للتصدي لكل من يسعون إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإقلاق السكينة العامة والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة .

إلى ذلك طمأن مصدر مسئول في فرع البنك الأهلي اليمني بمحافظة حضرموت عملاءه من المودعين والمتعاملين معه في العمليات المصرفية بان جميع أصول فرع البنك في أمان.

وقال المصدر: لا صحة لما تردد في بعض وسائل الإعلام عن عمليات نهب وسرقة لأموال وأصول فرع البنك خلال ما شهدته مدينة المكلا من أعمال شغب وفوضى مساء أمس الأول.

وأفاد أن الأضرار التي لحقت بفرع البنك جراء تلك الأحداث اقتصرت على أعمال تخريب وإشعال للنيران في الطابقين العلويين للفرع والمخصصين لسكن إدارة الفرع وتم السيطرة عليه في وقت قياسي.

وأكد المصدر المسئول في فرع البنك الأهلي اليمني أن العمل المصرفي في فرع البنك سار يوم أمس بشكل طبيعي ولم يتأثر بتلك الأعمال التخريبية.

هذا وقد أدانت عدد من الفعاليات السياسية والشخصيات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني بمحافظة حضرموت ما شهدته مدينة المكلا مساء أمس الأول من أعمال شغب وتخريب وفوضى.. مهيبة بجميع أبناء المحافظة إلى الالتزام بالقوانين والحفاظ على السكينة العامة والتنبه لأية عناصر تسعى للاندساس وسط أي تجمعات أو فعاليات جماهيرية تنظم للتعبير السلمي عن الرأي طبقا لما هو مكفول في الدستور والقانون بقصد استغلالها ومحاولة الانحراف بها نحو أحداث الشغب والعنف والفوضى.

السلطات الليبية

وغريان ومزدة جنوبي العاصمة الليبية.

من جانبه، أعلن مسؤول عسكري أمريكي أمس أن الولايات المتحدة تعد للسحب التدريجي لبعض سفنها الموجودة في البحر الأبيض المتوسط بعد أن تولى حلف شمال الأطلسي قيادة العمليات العسكرية في ليبيا. وفي سياق آخر أعلن وكيل وزير الخارجية الليبية خالد الكعيم في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة طرابلس حزمة من الإصلاحات شملت قبول حكومته للقرارات الأممية وتسهيل مهمة مغادرة العرب والأجانب التراب الليبي. كما رحب بإرسال مراقبين دوليين لبلاد بهدف معاينة الوضع الميداني هناك،وتحدث عن بدء السلطات الليبية في حوار وطني شامل وإجراء إصلاحات دستورية وتنقيح لمجلة الصحافة والعقوبات.